لإلغاء تلك القرارات بصورة رسمية ونهائية ، وذلك لقطع الطريق على أية إمكانية للاستناد إليها لاحقا "[14]. وذلك في ضوء شطب القرار الذي يؤكد على أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية ، وفي ضوء امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت لدعم القرار 194 في تشرين أول عام 1993 في تعبير واضح وصريح عن تأييدها لمواقف إسرائيل تجاه هذا القرار وتجاه حقوق الشعب الفلسطيني ، الأمر الذي يبين طبيعة الحل المطروح ، الذي لا ينطلق من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . وهو ما عبرت عنه واشنطن بوضوح حيث صوتت ضد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1994.

وانتقدت الجبهة اتفاق أوسلو وملحقاته ليس فقط لأنها :(تتجاهل) قضية اللاجئين .. و(تترك) مصيرهم مرهونا لمخططات التوطين والتهجير " بل ولأنه أيضا يجزئ القضية الى قضية نازحين وقضية لاجئين . وترى الجبهة أنه " إذا كان الاتفاق ، نظريا يؤجل البت (بقضايا) (القدس ، اللاجئين ، المستوطنات ....) الى مفاوضات لاحقة ... فهو بالواقع العملي يقرر سلفا نتيجة هذه المفاوضات ويجعلها رهنا بإرادة العدو الإسرائيلي وقراره " و " يفتح الطريق لفرض أمر واقع يقود الى تصفية القضية على قاعدة التوطين والتهجير ، ففي إطار المفاوضات متعددة الأطراف يتم تجاوز البعد السياسي لمسألة اللاجئين ، وصرف النظر عن القرار 194 ، الذي يكفل حقهم بالعودة ، ويجري البحث العملي في نطاق جمع شمل العائلات وإعادة التأهيل ومشاريع الإسكان وتحسين مستوى المعيشة وغيرها من الجوانب الإنسانية للقضية بعد طمس جوهرها "[15]

وتنتقد الجبهة الاتفاق ، لأنه " لا يلزم إسرائيل بإعادة المبعدين ، ويحيل قضية نازحي 1967 الى لجنة رباعية (إسرائيلية – فلسطينية – أردنية –

---

[14] المصدر السابق – ص45

[15] برنامج الخلاص الوطني – الجبهة الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين – حزيران 1994،ص8،49

مصرية) للبحث في أمرهم على أساس فردي وعلى قاعدة الإقرار بحق إسرائيل في الاعتراض على عودة أي منهم ، خلافا لقرار مجلس الأمن رقم 237 ، الذي ينص على عودتهم فورا ودون قيد أو شرط "[16]

وفي تحليلها ورؤيتها لإبعاد الصراع الدائر حول قضية اللاجئين الفلسطينيين ومصير فلسطينيي الشتات ، تدرك الجبهة " أن القوى الداعمة لاتفاقات أوسلو وعلى الأخص العدو الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية تدرك أنه دون (إلغاء) أو (شطب) موضوعة فلسطينيي الشتات والمهجر ستظل علامة سؤال مطروحة على قدرة تلك الاتفاقات على الصمود والاستمرار ، لذا سوف تعمل بكل طاقاتها من أجل دفن هذه القضية وستحاول أن تعبد الطريق لهذا الأمر عبر العمل على إلغاء وشطب القرار الدولي رقم 194 باعتباره يمثل التجسيد القانوني لهذه المسألة ، كما أنها ستحرص على تضييق الخناق على جماهير الشتات من خلال فرض الظروف المعيشية الصعبة ، وجعل كل أسرة تشعر بأنها مهددة ومستقبلها مجهول، وتفتقد لأدنى حقوق الحياة المدنية وذلك لنشر أجواء من الإحباط واليأس الذي سيمهد بدوره الى الرضوخ والاستسلام أمام مشاريع التوطين والتهجير "[17]

وتستخلص الجبهة على ضوء ذلك أن معركة اللاجئين قد فتحت أبوابها واسعة وأن أعباء وتعقيدات جديدة لنضال شعبنا الوطني ستفرض نفسها مما يفترض صياغة مهام وبرامج جديدة ترتقي لمستوى هذه الأخطار المحدقة في هذا المجال[18]

وفي إطار رؤيتها البرنامجية لمواجهة هذه الأخطار ، أكدت الجبهة الشعبية على المهام التالية المرتبطة بقضية اللاجئين والشتات :

---

[16] المصدر السابق – ص13-14

[17] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – الكونفرنس الوطني الأول – مصدر سابق – ص69

[18] المصدر السابق نفسه